

معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية العاملة في مدينة مصراتة

(دراسة استطلاعية لآراء عينة من المراجعين الخارجيين ومعدي التقارير المالية)

• سندهس حمد شلوف

• علي عبد الحفيظ الزواوي

ملخص

استهدفت الدراسة التعرف على المعوقات التي تقف وراء عدم قيام الشركات الصناعية العاملة في مدينة مصراتة بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية، وذلك من خلال توزيع (61) استمارة استبيان لاستطلاع آراء عينة من المراجعين الخارجيين والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في عدد من الشركات الصناعية التي أمكن الوصول إليها، وقد تم تفرغ هذه الاستمارات وتحليلها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود معوقات- تشريعية، علمية ومهنية، مالية، ثقافية واجتماعية- تقف وراء عدم قيام الشركات الصناعية العاملة في مدينة مصراتة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمسؤوليتها الاجتماعية، كما توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين و آراء المسؤولين عن إعداد التقارير والقوائم المالية في الشركات الصناعية العاملة داخل مدينة مصراتة بشأن هذه المعوقات.

الكلمات الدالة: المسؤولية الاجتماعية، طرق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، الشركات الصناعية العاملة بمدينة مصراتة.

كفاءة هذه الشركات، بل أن تقييم الأداء بشكل صحيح يجب أن يغطي كافة الجوانب سواء كانت اقتصادية أو مالية أو اجتماعية، الأمر الذي استدعى ضرورة التوسع في الإفصاح المحاسبي ليشمل المعلومات التي تعكس مدى استجابة هذه الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية (غميض، 2007).

2- مشكلة الدراسة:

وعلى الرغم من كل هذه الضغوط وتزايد حاجة مستخدمي القوائم المالية للمعلومات الاجتماعية، إلا أن الشركات الصناعية في البيئة المحلية لا تزال تعاني من قصور في هذا الجانب، حيث تبين من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة في البيئة الليبية (الكلي، 2001؛ سمهود، 2003)، وكذلك الاطلاع على بعض التقارير المالية التي تعدها الشركات الصناعية العاملة في مدينة مصراتة، أن هذه الشركات لا تفصح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية، وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

1- مقدمة

أدى تغير الظروف الاجتماعية والسياسية الذي يشهده العالم اليوم - بالإضافة إلى التطورات الاقتصادية وظهور الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت إمكانيات بعضها تفوق إمكانيات العديد من البلدان- إلى تزايد المسؤولية الملقاة على عاتق هذه الشركات، فلم يعد هدف تحقيق وتعظيم الربحية كافياً للوفاء بهذه المسؤولية، بل أصبح مهماً أن تلتزم هذه الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع المحيط بها (عودة، 2008)، باعتبار أنها نظاماً اجتماعياً فرعياً يعمل داخل نظام اجتماعي أكبر تؤثر فيه ويؤثر فيها، لذا وجب عليها أن تعمل على تحقيق التوازن معه لضمان استمرارها، خاصة في ظل تزايد الضغوط من قبل الجمعيات والمنظمات الدولية وتزايد وعي المستهلك وقدرته على التمييز بين الشركات وتفضيل بعضها عن بعض لاعتبارات أخلاقية واجتماعية (مقدم، 2014).

كما أن عملية تقييم أداء الشركات باستخدام المعايير المالية والاقتصادية فقط لم تعد كافية لإعطاء صورة وافية عن مدى

لدى محاسبي الشركة، إضافة إلى عدم وجود نظام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مطبقاً داخل الشركة، كما أن الشركة لا تسعى إلى قياس تكاليف الأضرار الناتجة عن أنشطتها الاجتماعية ولا لقياس المنافع المترتبة عن أداؤها الاجتماعي وإن وجدت فإنها توجد مندمجة في بنود أخرى بمسميات اقتصادية، وتتم معاملتها على أنها تكاليف اقتصادية، وبذلك فإن تقارير الشركة تعبر عن الوضع الاقتصادي فقط.

■ **دراسة (أبو العزم، 2005)** فقد تعرضت لمعوقات الإفصاح البيئي في جمهورية مصر العربية، وذلك من خلال استطلاع آراء أعضاء الجمعية المصرية للأوراق المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك بعض الأسباب التي تعيق الإفصاح البيئي في البيئة المصرية والتي تتمثل في نقص الوعي العام بالقضايا البيئية، بالإضافة إلى تجنب الخسائر أو التكاليف التي قد تلحق بالشركة نتيجة الإفصاح عن أداؤها البيئي، وكذلك غياب البعد البيئي في تقييم نجاح الشركات.

■ **دراسة (هاتف، 2006)** جاءت هذه الدراسة للتعرف على أسباب تدني مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية الخارجية للشركات الصناعية العراقية، وذلك من خلال توزيع عدد (30) استمارة استبيان على المديرين الماليين ومساعدتهم في (30) شركة صناعية من مختلف القطاعات - عام، خاص، مختلط-، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن تدني مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في شركات الدراسة راجع إلى عدم تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وعدم وجود أنظمة وتعليمات مهنية أو حكومية تلزم بذلك، فضلاً عن عدم تحديد طريقة وأسلوب للإفصاح عن هذه المسؤولية.

■ **دراسة (أبو سمرة، 2009)** والتي هدفت إلى التعرف على معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وذلك من خلال توزيع استمارة استبيان لاستطلاع آراء عينة من المراجعين الخارجيين في قطاع غزة والضفة الغربية بالإضافة إلى إدارات الشركات المساهمة العامة المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية، إلى مجموعة من النتائج، أهمها: وجود مجموعة من المعوقات التي تحد من الإفصاح عن المسؤولية

هل توجد معوقات تقف وراء عدم قيام الشركات الصناعية العاملة في مدينة مصراتة بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية؟

3- الدراسات السابقة :

إن العلاقة بين منظمات الأعمال والمجتمع أصبحت تحظى باهتمام كبير منذ سبعينيات القرن الماضي، فقد أجريت العديد من الدراسات التي تناولت الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في دول العالم المتقدم، إلا أن البيئة العربية لا تزال تعاني من نقص في الدراسات التي تناولت الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية خاصة تلك التي تعرضت لمعوقات هذا الإفصاح، وفيما يلي عرض لأهم الدراسات التي تناولت الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وأهم المعوقات التي تواجهه:

■ **دراسة (الكلبي، 2001)** هدفت الدراسة للتعرف على مدى قيام الشركات الصناعية الليبية بالالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية، بالإضافة إلى بيان موقف هذه الشركات من الإفصاح عن المعلومات الخاصة بهذه المسؤولية في قوائمها المالية، وتحقيقاً لهذه الأهداف تم توزيع استمارة استبيان لاستطلاع آراء عينة من العاملين في (18) شركة صناعية بالمنطقة الغربية، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- عدم وجود فهم كافٍ لمعلومات المسؤولية الاجتماعية.
- بالرغم من تواجد بعض القوانين الملزمة لحماية المجتمع والبيئة من المخلفات الناتجة عن العمليات الإنتاجية لهذه الشركات، إلا أنه لا يتم تطبيقها بطريقة صارمة وحازمة.

■ **دراسة (سمهود، 2003)**، نقلاً عن قطاطي، (2012)، تهدف إلى تحديد دور المحاسبة في قياس وعرض الأداء الاجتماعي في الشركة العامة للصناعات الكيماوية بأبي كماش، حيث استخدمت استمارة الاستبيان إضافة إلى إجراء المقابلات الشخصية مع عينة من العاملين بالجهاز الإداري على مستوى الشركة موضوع الدراسة والمصانع التابعة لها على اختلاف مستوياتهم الوظيفية، لاستطلاع آرائهم وتجميع البيانات والمعلومات حول تساؤلات الدراسة، وقد كان من أهم نتائجها أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية هو مفهوم غير واضح وغير محدد

الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال بالمملكة العربية السعودية يواجه عدد من المعوقات التنظيمية والتشريعية، العلمية والمهنية، الثقافية والاجتماعية بالإضافة إلى وجود معوقات مالية وإدارية.

4- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

الهدف الرئيسي الأول: تحديد المعوقات تقف وراء عدم قيام الشركات الصناعية العاملة في مدينة مصراتة بالإفصاح عن معلومات مسؤوليتها الاجتماعية.

ولتحقيق هذا الهدف تم صياغة الأهداف الفرعية التالية :

1- تحديد المعوقات التشريعية التي تقف وراء عدم قيام الشركات الصناعية العاملة في مدينة مصراتة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمسؤوليتها الاجتماعية.

2- تحديد المعوقات العلمية والمهنية التي تقف وراء عدم قيام الشركات الصناعية العاملة في مدينة مصراتة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمسؤوليتها الاجتماعية.

3- تحديد المعوقات المالية التي تقف وراء عدم قيام الشركات الصناعية العاملة في مدينة مصراتة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمسؤوليتها الاجتماعية.

4- تحديد المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تقف وراء عدم قيام الشركات الصناعية العاملة في مدينة مصراتة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمسؤوليتها الاجتماعية.

الهدف الرئيسي الثاني: التعرف على مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين وآراء المسؤولين عن إعداد التقارير والقوائم المالية في الشركات الصناعية العاملة في مدينة مصراتة بشأن المعوقات التي تقف وراء عدم قيام تلك الشركات بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمسؤوليتها الاجتماعية.

5- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي: (1) إمكانية المساهمة في تحسين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات

الاجتماعية في تقارير الشركات محل الدراسة ممثلة في ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وضعف الاهتمام بحاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الجمعيات المهنية الفلسطينية، بالإضافة إلى ضعف ثقافة الشركات المساهمة بالقضايا الاجتماعية والبيئية، وكذلك زيادة التكاليف المترتبة على الإفصاح الاجتماعي.

■ **دراسة (الروابدة وعبابنة، 2010) نقلا عن (القرني، 2014)** بينت الدراسة المعوقات التي تواجه تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العامة بالأردن، حيث قام الباحثان بتوزيع (240) استمارة استبيان على عينة من المديرين ورؤساء الأقسام والموظفين العاملين بتلك المؤسسات، استرجعت منها (182) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي، وقد توصلت الدراسة إلى أن قلة الدعم المادي للإدارة بالإضافة إلى نقص البرامج التدريبية من أهم المعوقات التي تواجه تطبيق مجالات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العاملة في الأردن.

■ **دراسة (عوض، 2014)** فقد استهدفت التعرف على أسباب عجز الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية عن القيام بمسؤوليتها الاجتماعية - ضعف التشريعات، ضعف الثقافة بالقضايا الاجتماعية والبيئية، ضعف الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والبيئية، إهمال الجانب المحاسبي من قبل الجمعيات المهنية، وارتفاع التكاليف المترتبة عن المسؤولية الاجتماعية-، وذلك من خلال توزيع استمارة استبيان على عينة من أعضاء مجلس الإدارة والمحاسبين ومديري الحسابات والمديرين الماليين في (10) شركات من شركات مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن كافة الأسباب التي أخذت بها الدراسة كانت أسباب مهمة لعدم قيام الشركات الصناعية الأردنية بمسؤوليتها الاجتماعية.

■ **دراسة (القرني، 2014)** هدفت إلى التعرف على أهم معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية، وتحقيقاً لذلك تم توزيع (210) استمارة استبيان على عينة من المراجعين الخارجيين وبعض مسؤولي إدارات المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص، وبلغ عدد الاستمارات المسترجعة منها والصالحة للتحليل الإحصائي (100) استمارة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن

● **طريقة الفصل:** وفقاً لهذه الطريقة يتم الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في تقارير اجتماعية مستقلة عن القوائم المالية التقليدية (الفحما، 2012). ويرى أنصار هذه الطريقة ضرورة فصل المعلومات المالية والمعلومات الاجتماعية باعتبار أن كلاً منهما يحقق أهدافاً مختلفة، وتأخذ تقارير المسؤولية الاجتماعية حسب هذه الطريقة ثلاثة أشكال وهي (حنا، 2003؛ إمام، 2010):

1- التقارير الوصفية: وهي تقارير تصف بطريقة روائية الأنشطة الاجتماعية التي قامت بها الشركة، والتي عادةً ما تكون أنشطة الالتزام الاختياري للشركة، دون محاولة تقييم وتحليل التكاليف والمنافع الناتجة عن هذه الأنشطة.

2- التقارير التي تفصح عن التكاليف الاجتماعية فقط: وهي تقارير تفصح عن الجانب التكاليفي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية دون التعرض لقيمة المنافع المترتبة عن هذه الأنشطة.

3- التقارير التي تفصح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية: وهي تقارير تفصح عن كلٍ من تكاليف ومنافع الأنشطة الاجتماعية.

7- معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

عرف (أبو سمرة، 2009: 53) معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بأنها: (الأسباب أو العوامل التي تعرقل أو تقلل أو تعطل قدرة الشركات على الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية).

ويعاني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، خاصةً في الدول العربية، من العديد من المعوقات التي تحول دون قيام الشركات بالإفصاح عن مسؤوليتها تجاه المجتمع، ومن أهم تلك المعوقات: معوقات تشريعية، معوقات علمية ومهنية، معوقات مالية، ومعوقات ثقافية واجتماعية، والتي يمكن استعراضها على النحو التالي:

● معوقات تشريعية:

تصدر القوانين والتشريعات عن الهيئات والجهات المختصة بهدف تنظيم العلاقات والمعاملات بين مختلف أطراف المجتمع

محل الدراسة، وذلك من خلال التعرف على الأسباب التي تعيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومحاولة تقديم التوصيات المناسبة للجهات المعنية للعمل على معالجتها. (2) مواكبة الجهود المبذولة عالمياً من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية، حيث أن المسؤولية الاجتماعية للشركات والإفصاح عنها أصبح محل اهتمام العديد من دول العالم خاصة المتقدمة منها. (3) تمثل الدراسة محاولة جادة للمساهمة في إثراء المكتبة العربية عامة والمكتبة الليبية خاصة، والتي تعاني من نقص في الدراسات والبحوث في مجال معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

6- طرق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

باستقراء ما ورد في الأدب المحاسبي فيما يتعلق بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية، يتضح أن هناك طريقتين رئيسيتين يتم من خلالهما تحديد مكان الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

● **طريقة الدمج:** طبقاً لهذه الطريقة يتم التقرير عن معلومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية متمثلة في المنافع والتكاليف الاجتماعية جنباً إلى جنب مع المعلومات التقليدية للمحاسبة المالية في مجموعة واحدة ضمن القوائم المالية التقليدية، وهذا ما يحقق مبدأ التكامل بين النشاط الاقتصادي والاجتماعي للشركة، وتطبق هذه الطريقة مفاهيم منسجمة مع مفاهيم المحاسبة المالية التقليدية كمفهوم العمليات الاجتماعية، التكاليف الاجتماعية، المنافع أو العوائد الاجتماعية، صافي الدخل الاجتماعي... إلخ (حنا، 2003).

وهذه الطريقة تفترض إمكانية القياس النقدي للظواهر والآثار الناتجة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهو افتراض متناقض جداً، وينكر حقيقة أن العديد من المشاكل والاجتماعية لا يمكن قياسها نقداً بدرجة معقولة من الموضوعية، وبذلك فهي تعتمد على أساليب حكمية في قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، مما يقلل من إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، إضافة إلى ذلك فإن دمج المعلومات الاجتماعية مع المعلومات المالية يجعلها أكثر تعقيداً ويؤثر سلباً على فائدة المعلومات المالية نفسها (حنا، 2003).

تشير إلي بعض حقوق المستهلك بشكل مباشر حيناً وغير مباشر حيناً آخر (رزيق، 2009).

أما فيما يخص تنظيم مهنة المحاسبة في البيئة الليبية فقد أصدر المشرع الليبي القانون رقم (116) لسنة 1973 بشأن تأسيس نقابة للمحاسبين والمراجعين الليبيين لتعنى بوضع الضوابط الكفيلة بتنظيم مهنة المحاسبة في البيئة الليبية، وبالرغم من وجود هذا الكيان المهني إلا أنه لم يخطوا أي خطوة جادة لإصدار أي معايير أو قواعد لتنظيم المهنة في البيئة المحلية، حيث أشارت دراسة (السويح، 2013) إلى أن مهنة المحاسبة في ليبيا تقتقد إلى وجود معايير محاسبية، حيث لا يزال أداء المهنة حبيس مجموعة غير مكتوبة وغير محددة المعالم من المفاهيم المحاسبية.

• معوقات علمية ومهنية:

إن المحاسبة كعلم اجتماعي يقاس تقدمه بمدى قدرته على مواكبة التطورات التي تحدث في المجتمع المحيط به، وقدرته على خدمة أهداف هذا المجتمع، لذلك كان لابد له من الاستجابة للاحتياجات المتزايدة لمستخدمي القوائم والتقارير المالية والتي لم تعد تقتصر على المعلومات الخاصة بالجوانب الاقتصادية فقط؛ بل اشتملت المعلومات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية أيضاً، الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يعرف بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لتعنى بقياس التكاليف والمنافع الناتجة عن وفاء الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية والإفصاح عنها (حمودة، 2007).

ولقد حظيت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية منذ بدايات ظهورها باهتمام كبير من قبل علماء المحاسبة في محاولة جادة منهم لوضع إطار متكامل لها، إلا أنها لا تزال تعاني العديد من الصعوبات والمشاكل المتعلقة بعملية القياس المحاسبي للتكاليف والمنافع الاجتماعية، حيث أن عدم الاتفاق حول مفهوم واضح ومحدد للتكاليف الاجتماعية يعد في حد ذاته مشكلة ينبغي حلها قبل البحث عن الأساس المناسب لقياسها، فهناك من يرى أن هذه التكاليف تتمثل في المبالغ التي تتفقها الشركة في سبيل الوفاء بمسؤوليتها تجاه المجتمع، في حين يرى البعض الآخر أنها تتمثل في قيمة الأضرار التي يتكبدها

من جهة وبين هذه الأطراف والدولة من جهة أخرى، وذلك بما يكفل لكل طرف من هذه الأطراف حقوقه ويحدد ما عليه من التزامات، ويمنع كل طرف منها من التعدي على حقوق الغير (النعيمة، 2015).

لذلك فإن التطور المتسارع في الحياة الاقتصادية واتساع أنشطة المنظمات والتي باتت تسعى لتفضيل مصالحها الشخصية دون أي مبالاة بالأضرار التي تلحق بالمجتمعات المحيطة بها من جراء مزاولتها لنشاطها، أوجب على الحكومات والجهات الرقابية إصدار قوانين وتشريعات بما يكفل وفاء هذه الشركات بواجباتها تجاه المجتمع.

ومواكبة لهذا التطور الحاصل على مستوى العام فقد عمل التشريع الليبي على إصدار العديد من القوانين التي تنظم وتوجه عمل المنظمات في مجال المسؤولية الاجتماعية، منها القانون رقم (13) لسنة 1984 بشأن الأحكام الخاصة بالنظافة العامة، وامتداداً للقانون السابق فقد صدر القانون رقم (15) لسنة 2003 والذي يعنى بحماية وتحسين البيئة، كما أورد قانون العمل رقم (12) لسنة 2010 أحكاماً وقواعد تمثل العديد من الالتزامات التي تدفع أرباب العمل للوفاء بمسؤوليتهم الاجتماعية تجاه العاملين

ومما سبق يتضح أن المشرع الليبي قد أبدى بعض الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من خلال سنه لبعض التشريعات التي تُعنى بحماية المجتمع من المخالفات التي قد ترتكبها الشركات، إلا أن هذه التشريعات لا تزال تعاني من قصور في ظل غياب الأجهزة الرقابية التي تتولى متابعة تنفيذ هذه التشريعات، ومطالبة الشركات بتوفير المعلومات التي تبين مدى التزامها بتطبيقها، حيث أشارت دراسة كلاً من (الككلي، 2001؛ محمد، 2010) إلى وجود هذه القوانين والتشريعات إلا أنها لا تطبق بطريقة صارمة وحازمة، كما أن هذه القوانين والتشريعات لم تكن كافية لتغطية جميع الجوانب المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بحماية المستهلك التي أضحت اليوم في مقدمة اهتمامات الدول المعاصرة، حيث لم يصدر في البيئة الليبية أي قانون يلزم الشركات بحماية المستهلك، باستثناء بعض النصوص المتناثرة بين مختلف القوانين التي

المسؤولية الاجتماعية وإدراجها ضمن المقررات الدراسية لأقسام المحاسبة بالجامعات.

أما على الصعيد المهني ونشاط المنظمات المهنية في مجال المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فإن المتتبع لأنشطة نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين باعتبارها الكيان المهني الوحيد المسؤول عن تنظيم مهنة المحاسبة في ليبيا يلاحظ أن اهتمام النقابة بالمحاسبة والإفصاح عن المسؤولية لم يكن كافياً؛ بل يكاد يكون معدوماً، وهذا ما تأكد للباحثين من خلال الاطلاع على بعض أنشطة النقابة والتواصل مع بعض المنظمين لأعمالها الذين أكدوا أن هذا الفرع الجديد من فروع المحاسبة لم يحظى باهتمام كافٍ من جانب النقابة نظراً لحادثته النسبية.

• معوقات مالية:

قد تقف الظروف المالية للشركات حائلاً دون قيامها بمسؤوليتها تجاه المجتمع والبيئة، حيث أن الشركات غالباً ما تحاول تحقيق أقصى أرباح ممكنة لذلك تسعى إلى تخفيض التكاليف إلى الحد الأدنى، وبالتالي تتجنب وضع أي بند جديد من التكاليف نظير قيامها بأي أنشطة اجتماعية أو الإفصاح عما أسفرت عليه هذه الأنشطة من نتائج، كما أن الشركات عادة ما تتجنب الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية التي من الممكن أن تعرضها لمساءلة قانونية يترتب عليها تكبدها غرامات مالية، أو تلك المعلومات التي تؤدي إلى الإضرار بسمعتها ومكانتها في المجتمع الأمر الذي قد يترتب عليه عدة آثار سلبية تلحق بالشركة، كإنخفاض قيمة إيراداتها وتدفقاتها النقدية مستقبلاً، أو فقدانها لفرص استثمارية ضخمة أو انخفاض أسعار أوراقها المالية (عوض، 2014).

• معوقات ثقافية واجتماعية:

الإدراك هو عملية ذهنية تتضمن اختيار وتفسير وحفظ المعلومات التي تجمعها الحواس عن المثيرات الخارجية في شكل صورة ذهنية تؤثر في سلوك الشخص المدرك ورؤيته والقرارات التي يتخذها (اسميو، 2005).

وإن رؤية الأفراد القائمين على أعمال المنظمات غالباً ما تكون ضرورية لإدخال المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها ضمن

المجتمع نتيجة مزاوله الشركة لنشاطها الاقتصادي، كما أن علمية إخضاع المنافع الاجتماعية للقياس المحاسبي لم تخلُ هي الأخرى من المشاكل والتحديات التي تواجه تطبيقها فعلياً، وذلك لأن معظم هذه المنافع تتحقق لأطراف خارج الشركة الأمر الذي يصعب معه قياسها قياساً نقدياً موضوعياً، وحتى في حالة تحقيق منافع اجتماعية تعود فائدتها على الشركة فإن تقدير قيمة نقدية لها صعب التحقق من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يتفق مع سياسة الحيطة والحذر التي يتبعها المحاسبون، ناهيك عن أنه من الصعب تحديد نقطة معينة للاعتراف بهذه المنافع (جربوع، 2007)، الأمر الذي يقودنا إلى مشكلة إضافية تتمثل في صعوبة ربط التكاليف الاجتماعية بالمنافع المترتبة عليها، ومن ثم صعوبة تطبيق مبدأ المقابلة بين هذه التكاليف والمنافع للوصول إلى صافي الإسهام الاجتماعي (حمودة، 2007).

إضافة إلى ما سبق فإن المشاكل التي تواجه المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لا تقتصر على المشاكل والصعوبات المتعلقة بعملية القياس فقط، حيث يعد التعدد في النماذج التي اقترحت للإفصاح عن نتائج الأنشطة الاجتماعية مشكلة تواجه المحاسبين عند تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، إذ أن عدم الاتفاق على نموذج معين للإفصاح الاجتماعي بين الشركات ينتج عنه صعوبة في توفر معيار للمقارنة بين هذه الشركات، وبالرغم من تواجد هذه المشاكل والصعوبات وعدم اكتمال الإطار العام للمحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية؛ إلا أن ذلك لم يكن مبرراً لإهمال الاهتمام بها من قبل المنظمات المحاسبية المهنية والجهات الأكاديمية في الدول الغربية (الفضل وآخرون، 2002).

أما في البيئة المحلية فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات والمحاسبة والإفصاح عنها لم تحظ بالاهتمام الكافي من قبل الجهات الأكاديمية والهيئات والمنظمات المهنية المحاسبية على حدٍ سواء، فعلى الصعيد الأكاديمي قد تبين من خلال الاطلاع على دليل المقررات الدراسية لكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية والصادر في (2009 م) بإشراف من مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي أن الجهات التي كانت قائمة على وضع هذا الدليل لم تولي أي اهتمام للمحاسبة عن

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

1- توجد معوقات تشريعية تقف وراء عدم قيام الشركات الصناعية العاملة في مدينة مصراتة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمسؤوليتها الاجتماعية.

2- توجد معوقات علمية ومهنية تقف وراء عدم قيام الشركات الصناعية العاملة في مدينة مصراتة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمسؤوليتها الاجتماعية.

3- توجد معوقات مالية تقف وراء عدم قيام الشركات الصناعية العاملة في مدينة مصراتة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمسؤوليتها الاجتماعية.

4- توجد معوقات ثقافية واجتماعية تقف وراء عدم قيام الشركات الصناعية العاملة في مدينة مصراتة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمسؤوليتها الاجتماعية.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين وآراء المسؤولين عن إعداد التقارير والقوائم المالية في الشركات الصناعية العاملة في مدينة مصراتة بشأن المعوقات التي تقف وراء عدم قيام تلك الشركات بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمسؤوليتها الاجتماعية.

9- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المسؤولين عن إعداد القوائم والتقارير المالية بالشركات الصناعية المسجلة في مراقبة الاقتصاد بمدينة مصراتة، بالإضافة إلى المراجعين الخارجيين العاملين لحساب أنفسهم والمزاولين للمهنة داخل المدينة، ونظراً لصعوبة إجراء مسح شامل لمجتمع الدراسة بسبب عدم توفر بيانات دقيقة عن عدد الشركات الصناعية العاملة في المدينة وأسماءها وعناوينها، وكذلك صعوبة تحديد عناوين مكاتب المراجعة نتيجة للتغير المستمر في أماكن تواجد هذه المكاتب ولعدم انتظامهم في مزاولة المهنة، تم اختيار عينة من المحاسبين والمديرين الماليين ومديري الإدارات في عدد من الشركات الصناعية التي أمكن الوصول إليها حيث بلغ عدد استمارات الاستبيان الموزعة في هذه الشركات عدد (36) استمارة، كما تم توزيع عدد (25) استمارة على المراجعين

برامج عمل المنظمات، حيث أن رؤية وثقافة المنظمات ما هي إلا انعكاس لرؤية الأشخاص القائمين على أعمالها (الحسن، 2014)، وبالتالي فإن نقص الوعي لذا هؤلاء الأشخاص وضعف إدراكهم لأهمية تبني المنظمة للمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها ومدى تأثيرها في قرارات أصحاب المصالح بالمنظمة، وكذلك اقتناعهم بأن المسؤولية الملقاة على عاتقهم تقتصر على تعظيم أرباح هذه المنظمات فحسب؛ ينعكس سلباً على مدى وفاء هذه المنظمات بمسؤوليتها الاجتماعية والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها، حيث توصلت دراسة (أبو سمرة، 2009) التي أجريت على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. وكذلك دراسة (عوض، 2014) التي طبقت على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية إلى أن ضعف ثقافة الشركات الخاضعة للدراسة وضعف إدراكها لأهمية المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها في قرارات أصحاب المصالح من ضمن الأسباب التي تعيق قيام هذه الشركات بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية.

كما تشكل وسائل الإعلام والمنظمات التي تعنى بحماية البيئة والمستهلك وكذلك النقابات العمالية وسيلة ضغط فعالة على الشركات من خلال توجيه نظر المجتمع إلى الشركات التي تمارس أنشطة غير مرغوبة تسبب أضرار للبيئة والمجتمع بفئاته المختلفة، وحثه على مقاطعتها ومساءلتها قانونياً، وبذلك فإن العديد من هذه الشركات تسعى إلى تغطية تأثيراتها السلبية من خلال التوسع في الإفصاح عن مساهماتها الإيجابية، وبالتالي فإن غياب دور هذه الوسائل والمنظمات يمكن أن ينعكس سلباً على مستوى إفصاح هذه الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية (أبو سمرة، 2009).

8- فرضيات الدراسة :

اعتماداً على نموذج الدراسة وتحقيقاً لأهدافها، فإن الدراسة تقوم على اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى: توجد معوقات تقف وراء عدم قيام الشركات الصناعية العاملة في مدينة مصراتة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمسؤوليتها الاجتماعية.

لها، واختبار (Mann-Whitney Test) للتعرف على مدى وجود فروق بين آراء المشاركين في الدراسة حول معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

▪ صدق الأداة وثباتها:

يعد الصدق من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس وهو يدل على مدى قدرة استمارة الاستبيان على قياس المتغيرات التي صممت لقياسها، أما الثبات فيعني أن تعطي استمارة الاستبيان النتائج نفسها فيما لو طبقت عدة مرات على المجتمع نفسه وعينة الدراسة، أي لا يكون هناك اختلاف كبير في النتائج خلال فترة زمنية محددة وفي ظروف مشابهة وباستخدام الأداة نفسها، وفي هذه الدراسة تم تحديد درجة ثبات وصدق أداة الاستبيان باستخدام مقياس ثبات الأداة (Cronbach Alpha) وعند تطبيق هذا الاختبار كانت نتائج الاختبار على النحو التالي:

جدول (1) نتائج اختبار Cronbach's Alpha

المتغيرات	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
المتغيرات المتعلقة بالمعوقات التشريعية.	5	0.757	0.870
المتغيرات المتعلقة بالمعوقات العلمية والمهنية.	7	0.864	0.929
المتغيرات المتعلقة بالمعوقات المالية.	7	0.749	0.865
المتغيرات المتعلقة بالمعوقات الثقافية والاجتماعية.	9	0.867	0.931
جميع محاور الاستبيان	28	0.918	0.958

التحليل الاستنتاجي للمحور الأول المتعلق بالمعوقات التشريعية:

يبين الجدول رقم (2) نتائج التحليل الاستنتاجي على النحو التالي:

- أن قيمة (P-Value) الخاصة باختبار (Kolmogorov-Smirnov) لجميع الفقرات أقل من (0.05)، مما يشير إلى أن البيانات التي تم تجميعها لا تتبع التوزيع الطبيعي.

- أن قيمة (P-Value) الخاصة باختبار (Wilcoxon Signed Ranks) لجميع الفقرات أقل من (0.05) مما

الخارجيين الذين أمكن الوصول إليهم بالمدينة، وبذلك يكون العدد الكلي للاستمارات المكونة لعينة الدراسة عدد (61) استمارة استبيان.

10- التحليلات الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل بيانات الدراسة، حيث تم الاعتماد على معادلة (Alpha Cronbach) لاختبار صدق أداة الاستبيان وثباتها، كما تم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي لاستخراج التكرارات

والنسب المئوية للبيانات المتعلقة بالمشاركين في الدراسة بالإضافة إلى استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع أسئلة الاستبيان للوقوف على الاتجاه العام لإجابات المشاركين في الدراسة، هذا بالإضافة إلى استخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov Test) للتعرف على طبيعة توزيع البيانات، واعتماداً على نتائج الاختبار السابق قد تم استخدام اختبار (Wilcoxon Signed Ranks Test) لاختبار الفرضية الأولى للدراسة والفرضيات الفرعية التابعة

بالنظر إلى الجدول رقم (1) نجد أن قيمة معامل الثبات ألفا لجميع المحاور كانت أعلى من النسبة المقبولة (60%)، وهذا يشير إلى إمكانية الاعتماد على استمارة الاستبيان والحصول على نتائج متشابهة فيما لو طبقت عدة مرات على المجتمع نفسه وعينة الدراسة، كما تم استخدام معامل الثبات ألفا لقياس صدق الأداة بطريقة الصدق الذاتي، حيث بلغ معامل الصدق لجميع المحاور (95.8%) وهو مؤشر جيد لصدق المقياس المستخدم في الدراسة.

- أن قيمة (P-Value) الخاصة باختبار (Mann Whitney) لجميع الفقرات أكبر من (0.05) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين والمسؤولين عن إعداد القوائم والتقارير المالية في الشركات الصناعية حول وقوف الأسباب التشريعية الواردة في جميع الفقرات وراء عدم قيام هذه الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

يعني أن إجابات المشاركين ليست حول الوسيط الافتراضي (3)، وبالنظر إلى مجموع الرتب السالبة نجد أنها أكبر من الرتب الموجبة مما يعني موافقة المشاركين على أن الأسباب التشريعية الواردة في جميع الفقرات تعيق من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

جدول (2) التحليل الاستنتاجي للمحور الأول المتعلق بالمعوقات التشريعية

Mann-Whitey Test	الإحصاء الاستنتاجي			Kolmogorov-Smirnov Test	الفقرات	
	النتيجة	الرتب الموجبة	الرتب السالبة			مستوى المعنوية
0.856	يعيق	128.00	1468.00	0.000	0.000	1- قلة القوانين والتشريعات التي تلزم الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
0.771	يعيق	18.00	1653.00	0.000	0.000	2- قلة العقوبات الرادعة التي تتضمنها القوانين الليبية بحق الشركات التي تخالف المقاييس والمواصفات المتعلقة بحماية البيئة والمستهلك والعاملين.
0.331	يعيق	190.00	1241.00	0.000	0.000	3- عدم قيام السلطات المختصة بسن قرارات تشجع الشركات الصناعية على الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية.
0.746	يعيق	121.00	1532.00	0.000	0.000	4- غياب المعايير المحاسبية في البيئة الليبية فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية.
0.325	يعيق	237.00	891.00	0.000	0.000	5- غياب دور السوق المالي في فرض لوائح تلزم الشركات بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية.

- أن قيمة (P-Value) الخاصة باختبار (Kolmogorov-Smirnov) لجميع الفقرات أقل من (0.05)، مما يشير إلى أن البيانات التي تم تجميعها لا تتبع للتوزيع الطبيعي.

- أن قيمة (P-Value) الخاصة باختبار (Wilcoxon Signed Ranks) لجميع الفقرات أقل من (0.05)

التحليل الاستنتاجي للمحور الثاني المتعلق بالمعوقات العلمية والمهنية:

يبين الجدول رقم (3) نتائج التحليل الوصفي والاستنتاجي على النحو التالي:

- أن قيمة (P-Value) الخاصة باختبار (Mann Whitney) لجميع الفقرات أكبر من (0.05) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين والمسؤولين عن إعداد القوائم والتقارير المالية في الشركات الصناعية حول وقوف الأسباب العلمية والمهنية الواردة في جميع الفقرات وراء عدم قيام هذه الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

مما يعني أن إجابات المشاركين ليست حول الوسيط الافتراضي (3).

وبالنظر إلى مجموع الرتب السالبة نجد أنها أكبر من الرتب الموجبة مما يعني موافقة المشاركين على أن الأسباب التشريعية الواردة في جميع الفقرات تعيق من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

جدول (3) التحليل الاستنتاجي للمحور الثاني المتعلق بالمعوقات العلمية والمهنية

الفقرات	Kolmogorov-Smirnov Test	الإحصاء الاستنتاجي			Mann-Whitey Test
		الرتب الموجبة	الرتب السالبة	مستوى المعنوية	
1- صعوبة قياس التكاليف الاجتماعية.	0.000	140.00	1345.00	0.000	يعيق
2- صعوبة قياس المنافع الاجتماعية.	0.000	178.00	1362.00	0.000	يعيق
3- عدم تبني نموذج موحد للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	0.000	65.00	1316.00	0.000	يعيق
4- قصور دور الهيئات المهنية المحاسبية الليبية في توعية المحاسبين بأهمية تطبيق المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	0.000	58.50	1267.50	0.000	يعيق
5- قصور دور الهيئات والمنظمات المهنية المحاسبية الليبية في القيام بعقد دورات متخصصة في المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	0.000	170.00	1541.00	0.000	يعيق
6- عدم توفر الخبرة والمعرفة لدى القائمين على الجمعيات المهنية المحاسبية الليبية لوضع إرشادات واقتراحات حول آلية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	0.000	152.50	1278.50	0.000	يعيق
7- غياب التأهيل العلمي لخرجي قسم المحاسبة فيما يتعلق بالمحاسبة الاجتماعية.	0.000	113.00	1213.00	0.000	يعيق

- أن قيمة (P-Value) الخاصة باختبار (Kolmogorov-Smirnov) لجميع الفقرات أقل من (0.05)، مما يشير إلى أن البيانات التي تم تجميعها لا تتبع للتوزيع الطبيعي.

- أن قيمة (P-Value) الخاصة باختبار (Wilcoxon Signed Ranks) لجميع الفقرات أقل من (0.05)

التحليل الاستنتاجي للمحور الثالث المتعلق بالمعوقات المالية

يبين الجدول رقم (4) نتائج التحليل الوصفي والاستنتاجي على النحو التالي:

- أن قيمة (P-Value) الخاصة باختبار (Mann Whitney) لجميع الفقرات أكبر من (0.05) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين والمسؤولين عن إعداد القوائم والتقارير المالية في الشركات الصناعية حول وقوف الأسباب المالية الواردة في جميع الفقرات وراء عدم قيام هذه الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

مما يعني أن إجابات المشاركين ليست حول الوسيط الافتراضي (3).

وبالنظر إلى مجموع الرتب السالبة نجد أنها أكبر من الرتب الموجبة مما يعني موافقة المشاركين على أن الأسباب التشريعية الواردة في جميع الفقرات تعيق من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

جدول (4) التحليل الاستنتاجي للمحور الثالث المتعلق بالمعوقات المالية

Mann-Whitey Test	Wilcoxon Test			مستوى المعنوية	الفقرات
	النتيجة	الرتب الموجبة	الرتب السالبة		
0.284	يعيق	117.00	918.00	0.000	1- تتجنب الشركات تحمل أعباء إضافية وفاء بمسؤوليتها الاجتماعية.
0.115	يعيق	136.50	1348.50	0.000	2- تجنب الشركات الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية التي من الممكن أن تسبب انخفاض الإيرادات والتدفقات النقدية المستقبلية.
0.584	يعيق	031.00	1347.00	0.000	3- عدم وجود حوافز حكومية كافية لتبني سياسات اجتماعية مرغوبة لدى الشركات على غرار الإعفاءات الضريبية مثلاً.
0.994	يعيق	256.50	1069.50	0.000	4- عدم كفاية الموارد المالية التي تمكن الشركات من تدريب موظفيها لتطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
0.275	يعيق	156.50	704.50	0.000	5- الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية الاختيارية يؤدي لزيادة الأعباء المالية للشركة.
0.531	يعيق	102.00	759.00	0.000	5- العوائد المالية المتوقعة من إفصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية أقل من تكاليف الإفصاح عنها.
0.054	يعيق	197.50	432.50	0.044	7- تجنب انخفاض أسعار الأوراق المالية للشركة.

- أن قيمة (P-Value) الخاصة باختبار (Kolmogorov-Smirnov) لجميع الفقرات أقل من (0.05)، مما يشير إلى أن البيانات التي تم تجميعها لا تتبع للتوزيع الطبيعي.

التحليل الاستنتاجي للمحور الرابع المتعلق بالمعوقات الثقافية والاجتماعية:

يبين الجدول رقم (5) نتائج التحليل الوصفي والاستنتاجي على النحو التالي:

الجدول (5) التحليل الاستنتاجي للمحور الرابع المتعلق بالمعوقات الثقافية والاجتماعية

الفقرات	Kolmogorov-Smirnov Test	الإحصاء الاستنتاجي			Mann-Whitey Test
		مستوى المعنوية	الرتب السالبة	الرتب الموجبة	
1- نقص الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية لدى معظم صناعات القرار في الشركات.	0.000	0.000	1647.00	064.00	يعيق 0.089
2- اقتناع الإدارة بعدم جدوى الإفصاح الاجتماعي وتأثيره في إدراك أصحاب المصالح (المستثمرين، المقرضين، المستهلكين ... إلخ).	0.000	0.000	1212.00	063.00	يعيق 0.565
3- لا يهتم أصحاب المصالح في الشركات بالمعلومات ذات الطابع الاجتماعي.	0.000	0.000	1368.00	117.00	يعيق 0.404
4- ضعف تمسك الشركات بالتقاليد العربية والإسلامية القائمة على أساس التكافل والمسؤولية الاجتماعية.	0.000	0.000	1026.50	149.50	يعيق 0.713
5- لا يعتبر عدم الاهتمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أحد مؤشرات الأداء عند تقييم نجاح الإدارة.	0.000	0.000	1059.00	117.00	يعيق 0.159
6- ضعف دور الإعلام في التوعية بأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات والمجتمع على حد سواء.	0.000	0.000	1407.00	246.00	يعيق 0.935
7- لا تعتبر المعلومات الاجتماعية ميزة يفاضل على أساسها العملاء بين المنتجات.	0.000	0.000	1132.00	246.00	يعيق 0.234
8- ضعف دور جماعات الضغط وحماية البيئة وحماية المستهلك نحو تحمل الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية.	0.000	0.000	1311.00	120.00	يعيق 0.125
9- لا تشكل التوجهات الأخلاقية جزءًا من تطلعات المستثمرين.	0.000	0.000	0878.00	157.00	يعيق 0.572

التشريعية الواردة في جميع الفقرات تعيق من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

- أن قيمة (P-Value) الخاصة باختبار (Mann Whitney) لجميع الفقرات أكبر من (0.05) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين والمسؤولين عن إعداد القوائم والتقارير المالية في الشركات

- أن قيمة (P-Value) الخاصة باختبار (Wilcoxon Signed Ranks) لجميع الفقرات أقل من (0.05) مما يعني أن إجابات المشاركين ليست حول الوسيط الافتراضي (3). وبالنظر إلى مجموع الرتب السالبة نجد أنها أكبر من الرتب الموجبة مما يعني موافقة المشاركين على أن الأسباب

والتدفقات النقدية المستقبلية أو التي تسبب انخفاض أسعار الأوراق المالية.

- معوقات ثقافية واجتماعية ومنها: نقص الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية لدى صناع القرار في الشركات، عدم اهتمام أصحاب المصالح في الشركات بالمعلومات ذات الطابع الاجتماعي، وضعف دور الإعلام في التوعية بأهمية المسؤولية الاجتماعية، ضعف دور جماعات الضغط في مطالبة الشركات بتحمل مسؤوليتها تجاه المجتمع والفئات التي تمثلها، بالإضافة إلى غياب التوجهات الأخلاقية لدى المستثمرين.

2- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين وآراء المسؤولين عن إعداد التقارير والقوائم المالية في الشركات الصناعية العاملة داخل مدينة مصراتة بشأن المعوقات التي تقف وراء عدم قيام الشركات الصناعية العاملة في مدينة مصراتة بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية.

12- التوصيات:

على ضوء ما انتهت إليه الدراسة من نتائج، فإنه تمت صياغة مجموعة من التوصيات التي من الممكن أخذها بعين الاعتبار ووضعها محل اهتمام من قبل المعنيين بذلك، وتتمثل هذه التوصيات في الآتي:

1- إصدار القوانين واللوائح التي تلزم الشركات الصناعية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مع تفعيل القوانين الموجودة، وفرض العقوبات على الشركات التي تتجاوز هذه القوانين.

2- إصدار معايير محاسبية تختص بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.

3- تبني نموذج موحد للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية.

4- تفعيل دور المنظمات والهيئات المحاسبية الليبية في القيام بعقد الندوات والمؤتمرات العلمية والدورات المتخصصة التي من شأنها توعية المحاسبين بأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وتطوير ورفع كفاءتهم في هذا المجال.

الصناعية حول وقوف الأسباب الثقافية والاجتماعية الواردة في جميع الفقرات وراء عدم قيام هذه الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

11- النتائج:

استناداً على الاختبارات الإحصائية التي تم إجراؤها فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- وجود معوقات تقف وراء عدم قيام الشركات الصناعية العاملة في مدينة مصراتة بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وهي:

- معوقات تشريعية وتتمثل في: قلة القوانين والتشريعات التي تلزم الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وقلة العقوبات الرادعة التي تتضمنها القوانين الليبية بحق الشركات التي تخالف المقاييس والمواصفات المتعلقة بحماية البيئة والمستهلك والعاملين، وعدم قيام السلطات المختصة بسن قرارات تشجع الشركات الصناعية على الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية، بالإضافة إلى غياب المعايير المحاسبية في البيئة الليبية في ما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية، وغياب دور السوق المالي في فرض لوائح تلزم الشركات بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية.

- معوقات علمية ومهنية متمثلة في: صعوبة قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، عدم تبني نموذج موحد للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وغياب التأهيل العلمي لخرجي أقسام المحاسبة فيما يتعلق بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى عدم توفر الخبرة والمعرفة لدى القائمين على الجمعيات والمنظمات المهنية لوضع إرشادات واقتراحات حول آلية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية قصور دورها في هذا المجال.

- معوقات مالية منها: تجنب الشركات تحمل أعباء إضافية وفاءً بمسؤوليتها الاجتماعية، وعدم كفاية الموارد المالية التي تمكن الشركات من تدريب موظفيها لتطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى تجنبها الإفصاح عن المعلومات التي من الممكن أن تسبب انخفاض الإيرادات

المحيط بها، وتغليب مصلحة المجتمع على مصالحها الشخصية.

7- تفعيل دور المؤسسات الإعلامية والمؤسسات الأهلية للعمل كقوى ضاغطة على الشركات الصناعية للقيام بمسؤوليتها الاجتماعية، من خلال حث أفراد المجتمع على مقاطعة الشركات التي لا تلتزم بتلك المسؤولية.

5- تطوير برامج التعليم المحاسبي في الجامعات والمعاهد العليا لتتضمن مقرر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وإدراجها ضمن المقررات الإلزامية.

6- الاهتمام بتعميق الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية، وحث الشركات على ضرورة التزامها بمسؤوليتها تجاه المجتمع

قائمة المراجع

1. أبو العزم، فهيم (2005). معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية: حالة جمهورية مصر العربية، مجلة الإدارة العامة، المجلد (45)، العدد (1)، ص ص 43-88.
2. أبو سمرة، حامد أحمد (2009). معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
3. اسميو، مختار محمد (2005). أثر إدراك المسؤولية الاجتماعية على فاعلية القرارات الإدارية: دراسة تطبيقية على المواني الليبية، قسم الإدارة والتنظيم، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا.
4. إمام، محمد بن عيسى (2010). واقع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها: دراسة ميدانية بالشركات الصناعية الليبية بالمنطقة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا.
5. جربوع، يوسف محمد (2007). مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد (15)، العدد (1)، ص ص 239-281.
6. الحسن، أبو بكر محمد (2014). دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
7. حمودة، نور الدين (2007). نحو نظرية للمحاسبة البيئية والاجتماعية، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس، ليبيا.
8. حنان، رضوان حلوه (2003). بدائل القياس المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
9. السويح، عماد علي (2013). الحاجة إلى إطار مفاهيمي للمحاسبة في ليبيا، مؤتمر واقع مهنة المحاسبة في ليبيا، 27-28 فبراير 2013، طرابلس، ليبيا.
10. عودة، إياد محمد (2008). قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية: دراسة ميدانية على فنادق ذات خمس نجوم في الأردن، كلية العلوم المالية والإدارية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.
11. عوض، أنس أحمد (2014). أسباب عجز الشركات عن القيام بالمسؤولية الاجتماعية: دراسة حالة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
12. غميص، بشير أحمد (2007). تقييم الأداء البيئي والاجتماعي للشركات الصناعية مع دراسة ميدانية بالبيئة الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا.
13. الفحما، فهد راعي (2012). مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية

المنشورة: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الليبية بالمنطقة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا.

18. مقدم، وهيبة (2014). تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، أطروحة دكتوراة منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر.

19. النعيمي، فاتن أمين (2015). المسؤولية الاجتماعية وأثرها على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن.

20. هاتف، مجيد عبد الحسين (2006). إدراك المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية العراقية والإفصاح عنها في التقارير المالية الخارجية، القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (8)، العدد (4)، ص 171-202.

الاجتماعية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

14. الفضل، مؤيد؛ نور، عبد الناصر؛ الدوغجي، علي (2002). المشاكل المحاسبية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

15. القرني، أحمد بن عبد القادر (2014). معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال السعودية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (10)، العدد (3)، ص ص 453-472.

16. قطاطي، نوري علي (2012). الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للمصارف التجارية العاملة في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا.

17. الككلي، سعاد العربي (2001). الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية في القوائم المالية

Abstract:

The study aimed to identify the obstacles behind the failure of industrial companies, operating in Misurata, to disclose their social responsibility. 61 questionnaires were distributed to survey the opinions of a sample of external auditors and those responsible for the preparation of financial reports in a number of industrial companies that were accessible. The data collected have been analyzed using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS). The study found that there are legislative, scientific, professional, financial, cultural and social factors that prevent the industrial companies, operating in the city of Misurata, from disclose such information. Furthermore, it was found that there was no significant differences between the views of external auditors and the views of officials.